تفاصيل برنامج يهدف إلى زيادة قدرات المؤسسات الحكومية والخدمية بالضالع

محافظ الضالع: نطالب حكومة المناصفة بتقديم مشاريع خدمية

وكيل محافظة الضالع: البنية التحتية مدمرة

كيف سيُمارس الحكم الرشيد في القطاعات الخدمية بالضالع؟

الأمناء/ رصد / خديجة الكاف:

ناقشت ورشة أقامتها منظمة (شركاء اليمن الدولية) ومؤسسة حماية الأطفال والشباب، بإشراف السلطة المحلية في الضالع، حول حوكمة الإدارة المحلية للمكاتب التنفيذية بالضالع، شارك فيها (15) مشاركا ومشاركة، واستمرت أسبوعا، وكيفية ممارسة الحكم الرشيد في القطاعات الخدمية في محافظة الضالع، وتطبيع الخدمات بجودة في مجالات النظافة، وبرنامج الاستجابة السريعة (مساءلة شاملة وتخطيط استراتيجي تكاملي).

وهدفت الورشة إلى تزويد المشاركين بالمهارات اللازمة لتلبية احتياجات المجتمع عن طريق الحكم الرشيد من خلال تدريبهم على خطط استراتيجية تكاملية، وتشخيص المشاكل الموجودة في القطاعات، وعمل توصيات للسلطة المحلية ولحكومة المناصفة ولمنظمات المجتمع المدني لمعالجة هذه المشاكل.

وسلطت «الأمناء» الضوء على مخرجات الورشة وإبراز أهميتها للعاملين في مكاتب محافظة الضالع.

تطوير مستوى الأداء والعمل

وتحدث محافظ الضالع اللواء الركن علي مقبل صالح عن الورشة قائلا: «ستساهم الورشة من رفع مستوى أداء المشاركين من مدراء المكاتب التنفيذية بطرق علمية حديثة، ستساعدهم على القيام بعملهم وإتمام واجبهم على أكمل وجه، وتطوير مستوى الأداء والعمل بمكاتبهم وأعمالهم التي يقومون بها».

وأشاد بالجهود التي بذلتها الجهة المنظمة للورشة، متمنيا لجميع المشاركين الاستفادة وتطبيق المخرجات في أعمالهم الإدارية لتقديم خدمات أفضل للمجتمع.

من جهته أشار مدير البرنامج التدريبي في شركاء اليمن، صدام الضلاع، إلى أن «الهدف من الورشة هو ممارسة الحكم الرشيد في القطاعات الخدمية في محافظة الضالع، وتطبيع الخدمات بجودة في مجالات النظافة، والمياه الصالحة للشرب، ومياه الريف، وصندوق تحسين المدينة، والصحة، وصحة البيئة، والأشغال العامة والطرق والصرف الصحي».

وأكد أن «الغرض من الورشة بناء قدرات المشاركين بممارسة الحكم الرشيد في مجال مكافحة الفساد والشفافية ومساءلة شاملة وتخطيط استراتيجي وتخطيط تكاملي في كافة القطاعات الخدمية».

وتحدث الضلاع عن البرنامج بالقول: «يعتبر حوكمة الإدارة المحلية من أهم البرامج التي تستهدف السلطة المحلية والقيادات المحلية المجتمعية على مستوى المحافظة، وبالتالي استهدف محافظة الضالع بالتركيز على قيادات ومقدمي الخدمات الأساسية للمجتمع، ويهدف البرنامج إلى زيادة قدرات المؤسسات الحكومية الخدمية للسلطة المحلية لتقديم الخدمات لنوعية بشكل ممتاز للمستهدفين، وتزيد من فعالية وكفاءة الإدارة، وهذا برنامج يسهم في تحقيق الهدف الشامل المتمثل بالسطات بالحكم الرشيد بما في ذلك المؤسسات الخدمية العامة ومنظمات المجتمع المدني».

وأشار إلى أن البرنامج يشمل الكثير من الجلسات التدريبية المتعلقة بحل النزاعات.

وأكمل: «يجب إنشاء لجان متابعة بتنسيق بين القطاعات المختلفة أيضا تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل القطاعات المشاركة للتخلص من تعارض وتضارب المسؤوليات».

الحفاظ على الأمن والاستقرار

من جانبه تحدث محافظ الضالع، اللواء الركن علي مقبل صالح، عن الورشة التي كانت لكوادر وقيادات الضالع قائلا: «عملت الدورة على استشعار المسؤولية لدى القيادات المحلية من خلال تدريبهم على التخطيط». مشيرا إلى أن الورشة عملت على التغيير كإدارة، حيث العمل بإيجابية، وأعادت إلى الأذهان حس مسؤولية».

وأضاف: «أتوجه برسالة إلى حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال بالقول: قدمنا مطالبنا ونتمنى أن تلتفت حكومة المناصفة للضالع وتقدم لها المشاريع التي تستحقها، منها المشاريع الخدمية التي تخدم المحافظة، وتعزز مسؤولياتها في الحفاظ على الأمن والاستقرار».

وتوجه برسالة لمنظمة شركاء اليمن داعيا إياها أن «تستمر بدعم الضالع وتقديم المشاريع التنموية التي تنهض بالمحافظة وإرسال منظمات أخرى عاملة في جوانب أخرى».

وقال مختتما: «نشكر منظمة شركاء اليمن لدورها الفاعل بالضالع، ونتمنى من المنظمات الأخرى أن تحذوا حذو هذه المنظمة وتسعى لتقديم المشاريع لتنموية للضالع».

الحكم الرشيد والتخطيط الاستراتيجي

من جهته قال وكيل محافظ الضالع لشؤون المديريات كمال أحمد حسين يحيى: «استفدنا كثيرا من الورشة التي تناولت الحكم الرشيد والتخطيط الاستراتيجي والتكاملي، وهي مرتكزات رئيسية، كما أن هناك أبعادا ثلاثية البعد (السياسي والاقتصادي والاجتماعي)، حيث يتم التخطيط التكاملي بين المرافق والقطاعات الأخرى من خلال تنسيق الأشغال مع الكهرباء والاتصالات ومكتب السلطة المحلية من أجل تكامل وتنفيذ العمل».

وأضاف: «الورشة أسهمت في تغيير نفسيتنا المضغوطة من استمرار الحرب». مشيرا إلى أن: «الورشة ناقشت عددا من المشاكل والمعوقات التي تضررت منها الضالع، وهي تدمير البنية التحتية من كهرباء وطرقات».

ووجه رسالة إلى منظمة شركاء اليمن ومنظمات لمجتمع المدني بالاهتمام بالضالع والالتفاف حولها بشكل استثنائي كون المحافظة تعاني من مشاكل كثيرة علينا معالجتها.

تعزيز النزاهة والشفافية

وتحدث مدير الأشغال العامة بالضالع م.عبدالرحمن علي حمود عن الورشة قائلا: «أسهمت الورشة في تغيير عدد من المفاهيم، منها: الحكم الرشيد، والتخطيط الاستراتيجي والتكاملي، وكيفية تفعيل آليتهم في مكافحة الفساد، وتعزيز النزاهة والشفافية أثناء إقامة المشاريع المطلوبة بالمحافظة». مؤكدا أنه «يجب علينا انعكاس ما تم أخذه بالورشة في الواقع العملي وبخطوات متناسقة وبتنسيق مع الجهات المعنية لتكون الفائدة ملموسة بأرض الواقع ولا تبقى حبرا على ورق».

وأشار إلى أن: «مشروع شبكة المياه لا بد من ربطه بالخزانات ليصل الماء إلى كل بيت بالضالع، وهناك آلية تنسيق قادمة بهذا الخصوص». متمنيا من المنظمات الدولية التوجه إلى الضالع وتقديم المشاريع لها في كافة الجوانب الصحية والتعليمية والبنية التحتية بشكل عام.

إشراك الجهات المعنية

وقال نائب مدير الأشغال العامة بالضالع الشيخ قحطان علي حريز الخلاقي: «الضالع تعاني كثيرا من توقف المشاريع الإنتاجية التي يستفيد منها أبناء المحافظة، فكثير من الطرقات والبنية التحتية بشكل عام تم تدميرها خلال الحروب السابقة، حيث لا توجد أي اعتمادات مالية من قبل الحكومة لمكتب الأشغال بالضالع». مشيرا إلى أن «الورشة جاءت لكي تشعرنا بأهمية دورنا وتفعيل نشاطنا وتوعيتنا بأهمية فهم آلية الحوكمة والحكم الرشيد ومرتكزاته الأساسية وكيفية مكافحة الفساد وتعزيز مفاهيم المساءلة والنزاهة والشفافية».

وأكد أن: «الاستفادة من هذا البرنامج التدريبي كانت استفادة قصوى، حيث نوقشت المشاكل التي تعانيها المحافظة بشكل عام وكيفية معالجتها من قبل المنظمات الدولية المتدخلة بالمشاريع الكبيرة لحل مشاكل المجتمعات المتضررة».

وتوجه برسالة إلى «المنظمات الدولية والمحلية بالاهتمام بإشراك الجهات المعنية في المحافظة بأي نشاط تقوم به لكي نطلع ونخلق شراكة بيننا وبينهم والتنسيق في آلية عمل للإقامة مشاريع تنموية تخدم المحافظة سواء بجانب الطرقات أو الصرف الصحي والتخطيط العمراني من أجل التنمية بشكل عام».

تدمير البنية التحتية بالضالع

وأشار مدير كهرباء الضالع عبدالله أحمد مثنى قائلا: «إشراكنا بمثل هذه الورش تعتبر بادرة طيبة وتفعيل نشاط، وخاصة بعد التحرير الضالع، وأصبحت الضالع تعاني من مشاكل كثيرة، منها: تدمير البنية التحتية للضالع من طرقات وكهرباء ومياه وصرف صحي وكافة الجوانب التنموية». موضحا أن «التدريب في مجال الحوكمة والحكم الرشيد والنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والمساءلة سيتم عكسها بأرض الواقع من خلال مساءلة المقصرين في مكتب الكهرباء وتحفيزهم عند القيام بأدوارهم بالشكل المطلوب».

وتوجه «بتوصيات إلى حكومة المناصفة بتقديم كل الدعم لقطاع كهرباء الضالع وتحسين الشبكة والصيانة لها وأن يكون لها توليد ثابت للضالع أسوة بمحافظات الجنوب المحررة، والمساهمة بتركيب المحولات المطلوبة لكهرباء الضالع».

وقال مختتما: "كهرباء الضالع تعاني من ثلاثة محاور أساسية: الشبكة، والمحطات، والتوليد، حيث تعرضت الشبكة لتدمير بسبب الحرب ولا تجد لدينا أن أي توليد للكهرباء، فنحن معتمدون على كهرباء عدن بنسبة 20% تصل لنا 5 ميجاوات للضالع والحبيلين، والمحطات تحتاج إلى تبديل المحولات ولا بد من توفير الديزل».